الجملة الاسمية حتى يسبك منهما اجدهما مع المرفوع • بليهما
مع مرفوعيهما حملت اسميتان في نحو ضارب الزيدان وما
مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما
صلة للام كما سيجيء بعيد • ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه
صلة الالى واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وعسى
وليس وجب ان لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يجوز بالذي
عسى زيد في بئس زيد منطلقا • ويجب ان لا يكون في اول
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام فقوله فان
يعدم امر منها اي امر من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول
ووضع عايد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم
خبرا يعدم الاخبار ومن ثم امتنع اي من اجل عدم اعتبار
الثلاثة كلها امتنع الاخبار في ضمير الشان اي باعتبار
انه يعدم شرط تاخيره خبرا اذ لو اخر لم يحصل الا ابهام
قبل التفسير وهو العرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم
مفسر بعده للتفخيم كصير نعم وبئس ورب وبعد
الشرط ايضا لخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن
وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاي لتصدرها لما يتضمنانه
من معنى الاستفهام ليخرج ايضا ما لا يجوز دفعه كالظروف
غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مره وقعيدات بمعنى
وكذا اسحر وعشا ومتا معينات وكذا المصاوغ التي لا تصح
نسبتها ولبيك ونحوها لامتناع شرط وضع ضمير موضع
المعبر عنه بالموصوف والصفة لان ضمير الخبر لا يوصف
ولا يوصف به وكذا المضاف دون المضاف اليه اذا المضاف

وكذا الموصول بدون صلته وكذا صلة اللام دون الموصول
او لفظها شرط وكذا خبر كاد واخواتها وكذا الفاظ التاكيد في
الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى
خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكذا اعطف البيان دون
المعطوف واما البدل والمبدل منه ففيهما خلاف مع فضيل
وكذا المضاف اليه مع الاعلام والكنى الموجودة واجناس
الارض وغيرها كابي القسم وامرئ القيس وابن عرس
وام جبين وسام ابرص اذ المضاف في مثلها صار بالعلمية
كبعض حروف الكلمة وكذا ثرج في قوس قزح وكذا الجزء من
جزئي المركب نحو بيت بيت وحمسة عشر وبعلبك وكذا عدة
ومدة فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر
في نحو الجائعة ما للعاقة مما اظهاره يفيد التفخيم وخرج بقيد
المصدر العامل اذ لا يجوز مررت برجل حسن وهو بمرو
قبيح لان لفظ المصدر مراعى في العمل وكذا كل صفة عاملة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر
واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانه يجوز اذا
لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما منتقلا
عن الفاعل وكذا المفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكذا
المجرور بالكاف وواو القسم وتاوه وحتى ومذ ومنذ
وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكذا التمييز
والاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه
لوجوب كون المفسر جنسا في معينين للجنس والاضافة
تخل بذلك وكذا المقادير المبهمة المفسره بما بعدها نحو
رطل زيتا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وخرج